بسم الله الرحمن الرحيم

الانتخابات الرسمية الصورية لطواغيت آسيا الوسطى

(مترجمة)

جرت في ٢٠١٥/٠٣/٢٩م انتخابات الرئاسة في جمهورية أوزبكستان، وكما كان متوقعًا فقد تم انتخاب الرئيس الحالي الذي لا يتغير، إسلام كريموف الذي يبلغ من العمر ٧٧ عاماً، رئيسًا لأوزبكستان. لقد راقب هذه الانتخابات حوالي ٣٠٠ مراقب من ٤٣ دولة، ومنظمات دولية مثل منظمات أوروبية ومن دول الكمنولث الروسي ومنظمة شنغهاي، بالإضافة إلى منظمة الدول الإسلامية والعالمية ومنظمات انتخابية.

بحسب معطيات لجنة الانتخابات المركزية فقد شارك في انتخاب رئيس أوزبكستان ٩١% من الناخبين. أي حوالي ١٩ مليون شخص. وتنافس في الانتخابات ٤ مرشحين، الرئيس الحالي إسلام كريموف، ممثلًا عن الحزب الديمقراطي الليبرالي الأوزبكي، وختم جون كتمونوف ممثلًا عن الحزب الشعبي الديمقراطي الأوزبكي، وأكمل سيدوف ممثلًا عن الحزب القومي النهضوي الديمقراطي وناريمان عمروف عن حزب العدالة الديمقراطي الاجتماعي.

الانتخابات الرئاسية السابقة جرت في ٢٠٠٧م، حينها كان كريموف رئيسًا لولاية ثالثة. ووفق دستور أوزبكستان يمنع الشخص الواحد من أن يكون رئيسًا للبلد أكثر من دورتين متتاليتين، إلا أن إسلام كريموف بواسطة مساعديه في البرلمان قام ببعض التعديلات حول قانون مدة الرئاسة، فزادت من ٥ إلى ٧ سنوات، ثم قللوها لتصبح ٥ سنوات، وهكذا تكون مدة رئاسة كريموف قد انتهت.

إن إسلام كريموف هو رئيس أوزبكستان الفعلي منذ عام ١٩٨٩م حين كان السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الأوزبكي في الاتحاد السوفييتي. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي تم انتخاب كريموف ليكون رئيسًا لأوزبكستان. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠م تم انتخابه لفترتين. انتخابات مشابهة جرت في ٢٠٠٧م وبقي كريموف رئيسًا للجمهورية. واليوم يتم انتخابه للولاية الرابعة.

هذه ليست الحالة الوحيدة في آسيا الوسطى حيث يصل الرئيس للحكم ولا بديل عنه. فقد حصلت قبل مدة انتخابات مشابهة صورية لبرلمان البلد للتمديد للرئيس.

ففي ٢٠١٥/٠٣/١م حصلت انتخابات برلمانية في طاجيكستان، فاز فيها كما كان متوقعًا الحزب الشعبي الديمقراطي الحاكم، والذي يتزعمه الرئيس إمام رحمانوف الذي يبلغ من العمر ٦٣ عاماً. حيث حصل حزبه على ١٦ مقعدًا في البرلمان. والحزب الزراعي على ٣ مقاعد، وحزب التغيير الاقتصادي على مقعدين، والحزب الاجتماعي على مقعد واحد. المشاركة في الانتخابات زادت عن ٨٢% كما أعلن للصحفيين ممثل اللجنة المركزية للانتخابات شيرمحمد شوخيون. عدد الناخبين بحسب القوائم هو ٤,٣ مليون ناخب.

إمام رحمانوف لا يزال حاكمًا لطاجيكستان منذ ١٩٩٤م، قام رحمانوف في ١٩٩٩م بإحداث تغييرات وتعديلات على الدستور فزاد مدة الرئاسة من ٤ سنوات إلى خمس سنوات. وفي نهاية أيلول/سبتمبر تم انتخاب رحمانوف كنائب لممثل الأمم المتحدة. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩م فاز رحمانوف في انتخابات الرئاسة وحصل على ٩٦% من الأصوات.

في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ أجريت تعديلات جديدة على الدستور، ومن بينها أنه يحق للرئيس أن يترشح لفترتين متتاليتين مدة كل واحدة ٧ سنوات. وإزالة مسألة تحديد عمر الرئيس. في إحدى التعديلات جاء ما يلي: "انتخاب الرئيس لولايتين متتاليتين تبدأ

بعد نهاية ولاية الرئيس الحالي". وهكذا فإن مدة رئاسة إمام علي رحمانوف تصير "صفرًا" ويستطيع الذهاب للانتخابات القادمة على أنها الأولى. في انتخابات ٢٠٠٦م إمام علي رحمانوف فاز بـ ٧٩% من الأصوات.

في آخر انتخابات برلمانية، لم يتمكن حزب النهضة الإسلامي الطاجيكي، وهو حزب سياسي معارض، وهو الحزب الوحيد الذي يرفع شعارًا إسلاميًا ومرخص له بالعمل في آسيا الوسطى، لم يتمكن من الدخول إلى البرلمان. في الانتخابات السابقة في ٢٠١٠م حصل الحزب على ٨% من الأصوات وحصل على مقعدين في برلمان طاجيكستان. مؤسس الحزب ورئيسه سيد عبد الله نوري ومنذ ١٩٩٣ ولغاية ٢٠٠٦م كان يعتبر أحد السياسيين والقادة الدينيين المؤثرين في طاجيكستان. توفي في ٢٠٠٦م ويقود الحزب اليوم محي الدين كابيري.

بحسب التقاليد الطاجكية فإن الانتخابات يحضرها الكثيرون، فنسبة المشاركة فيها في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٠م وصلت إلى ٨٥%. ووصلت نسبة المشاركة في انتخابات الرئاسة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣م إلى ٩٠%. وقد جرت الانتخابات تحت مراقبة المنظمات الدولية. فقد راقب آخر انتخابات ٥٢٨ مراقبًا دوليًا، وأكثر من ١٠٠٠ مراقب محلي، وأكثر من ١٠٠ صحفي تابعين لوسائل إعلامية أجنبية.

انتخابات أخرى مشابهة حصلت في كازاخستان، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥م وقع رئيس كازاخستان نورسلطان نزاربايف الذي يبلغ من العمر ٧٥ عاماً، قرارًا بإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥م داعمًا لمبادرة جمعية الشعب الكازاخي.

نزاربايف يترأس الجمهورية منذ ١٩٨٩م حين كان السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الكازاخي، ثم صار رئيسًا للبلد في ١٩٩٥م. في انتخابات ١٩٩١م. نزاربايف حصل على ٩٨% من أصوات الناخبين. وفي نيسان/أبريل١٩٩٥م وبعد إجراء تعديلات، تم تمديد صلاحيات الرئيس لغاية عام ٢٠٠٠م. في انتخابات ١٩٩٩م نزاربايف حصل على ٧٩,٧٨% من أصوات الناخبين وبقي رئيسًا للبلد. وفي العام ٢٠٠٥م حصل نزاربايف في الانتخابات على ٩١,٥% من أصوات الناخبين، وبهذا بقي رئيسًا للبلد.

في ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٠م حصل نزاربايف على وضع الرئيس الأول لجمهورية كازاخستان، قائدًا للأمة. وبحسب دستور كازاخستان فإن "إجراء أي تعديل في الدستور حول صلاحيات الرئيس الأول لجمهورية كازاخستان، قائد الأمة".

في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ حصلت انتخابات مبكرة صار نزاربايف للمرة الرابعة رئيسًا للبلد ولغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦م. بحسب معطيات نهائية للجنة الانتخابات المركزية فإن نور سلطان نزاربايف حصل على ٩٥% من الأصوات. وبحسب الدستور المادة ٤٢ بند ٥ فإن نفس الشخص لا يحق له الترشح لرئاسة الجمهورية لأكثر من ولايتين متتاليتين، إلا أن هذا لا ينسحب على الرئيس الأول لجمهورية كازاخستان.

بالنظر في هذه الانتخابات، فإن كل عاقل سيسأل لا إراديًا: "من أين هذا التطابق؟!". الانتخابات في بلداننا تشبه بعضها البعض، وأن نتائجها لا تدهش أحدًا. انتخاب الرؤساء واحدًا تلو الآخر في سيناريو متشابه يحدث في معظم بلاد المسلمين. ويحكم المسلمين وخلال عشرات السنين أناس بعيدون عن الإسلام ويحكمون بقوانين من صنع البشر. كل واحد من هؤلاء الحكام يقوم بنفس العمل، يذل شعبه، ويوالي الكفار، ويعلن العداء للإسلام والمسلمين.

وهذا ليس أمرًا غريبًا، ذلك أن أراضي المسلمين تم تقسمها قديمًا بين الدول المستعمرة، فمن جهة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وفرنسا، ومن جهة أخرى روسيا والصين. كل واحدة من هذه الدول تمكنت من وضع

الشخص المناسب لهم على أرضنا، من أجل أن يقوم بكل وحشية وقسوة بإذلال شعبه وجعله في خوف دائم وأن يخدم أسياده. ولذلك فإننا نرى كمراقبين دولاً عدة في العالم تؤيد هذه الانتخابات الصورية عامًا بعد عام.

الانتخابات في بلادنا هي انتخابات صورية من أجل "المجتمع الدولي" الذي تأسس على الكفر والقسوة. المحق في هذا العالم من يملك القوة والسلاح. فمثلًا في طاجيكستان، يؤيد "الحقيقة" القسم ٢٠١ من البعثة العسكرية الروسية، والتي تسمح للكرملين أن يقرر مع من سيعقد إمام علي رحمانوف الاتفاق ومن سيشتري ثروات البلد. والمراقبون الدوليون الذين يشتري حكامهم ثروات البلد يقررون بأن الانتخابات نزيهة وشفافة. وإذا تكلم أحد المراقبين بأن هناك خروقات في الانتخابات فإن تلك الدول تمنع من شراء ثروات البلد الطبيعية وتكسد بضاعتهم.

مثال آخر، العدالة في انتخابات أوزبكستان. مقابل نقل قواتهم المسلحة من أفغانستان، فإن الغرب بقيادة الولايات المتحدة، يتابعون حكم الطاغية إسلام كريموف بصمت. لا يهم المستعمر مصير الشعب، بل الذي يهمهم هو الثروات الطبيعية فقط، بالإضافة إلى المصالح الجيوستراتيجية. وهكذا فإن المستعمرين يؤيدون الأنظمة الطاغوتية بل ويحمونها من غيرهم من المستعمرين، والأهم من ذلك أن المستعمر يقوم بحرب عملية ضد الإسلام والمسلمين بأيدي الحكام في أراضينا.

شعوب آسيا الوسطى مسلمون في الأصل، والإسلام هو حياتنا. ثقافتنا وعاداتنا مشبعة بالإسلام في كل مناحي الحياة. هذا العامل يؤثر بشكل طبيعي على الشعب الذي يميل إلى الدين. وبغض النظر عن منع إمام رحمانوف في طاجيكستان من تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا من الذهاب إلى المساجد، فإن كل يوم يأتي يزداد فيه عدد الشباب الصغار الذين يتوافدون إلى المساجد. الطاغية نزاربابيف في كازاخستان منع الطلاب من حضور الجُمَع وهذا لم يوقف الطلبة. الصغار يتركون دراستهم في المدارس ويذهبون إلى صلاة الجمعة. الطاغية كريموف منع المسلمات من لبس الخمار تحت التهديد بالحبس، ولكن هذا لم يؤثر في قرار المسلمات الأوزبكيات لبس الخمار وأن يبقين عفيفات طائعات لخالقهن. الإسلام غير مقتصر على أحكام العبادات والأخلاق، وأحكام الأطعمة والأشربة. الإسلام هو نظام لحياة البشرية، للدولة والمجتمع، جعل الله تعالى الإسلام شاملًا فقال: ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ**﴾.

أيها المسلمون، إن اتخاذ الإسلام كنظام حياة يخلص الشعب من حكم الطواغيت ومن أسيادهم، ومن حل هذه المشكلة والتخلص من الانتخابات الصورية ومن الطواغيت أنفسهم. يعيننا في ذلك العمل الفكري والسياسي لإعادة دولة الخلافة الإسلامية. ومن أجل أن تعطي هذه الأعمال ثمرتها لا بد أن تكون من خلال جماعة. فالرسول محمد صلى الله عليه وسلم أرانا بنفسه إيجاد جماعة من أصحابه الأخيار، الذين ساعدوه في عمله. قال الله تعالى في القرآن: ﴿**وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾.

أيها المسلمون، إن العمل لإقامة الخلافة يجب أن يكون من خلال تكتل، وهذا التكتل يجب أن يكون سياسيًا، لأن إقامة الخلافة واختيار الخليفة والحكم بما أنزل الله هي أعمال سياسية. فانضموا إلى حزب التحرير للعمل لإقامة دولة الخلافة الإسلامية الراشدة على منهاج النبوة بطريقة الرسول صلى الله عليه وسلم.

كتبه للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

إلدر خمزين

عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير